

تأثير الذكاء الاصطناعي على العمل القضائي

زوبير حمادي¹

أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة بجاية، الجزائر

عضو مخبر البحث حول فعالية القاعدة القانونية

محامي معتمد لدى المحكمة العليا

البريد الإلكتروني: hassanikhaled@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2025/03/20، تاريخ مراجعة المقال: 2025/05/05، تاريخ نشر المقال: 2025/05/31

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز تأثير الذكاء الاصطناعي على المجال القضائي. إذ أن المتتبع للتطورات السائدة في المجال القانوني بوجه عام والمجال القضائي على وجه الخصوص سيدرك تمام الإدراك بأن ولوج الذكاء الاصطناعي المجال القضائي قد أدى إلى بروز بعض المصطلحات التي لم تكن معهودة من قبل، كما أنّ الذكاء الاصطناعي حالياً يعتبر الأساس في عصرنة القضاء والعدالة نظراً لما يحققه من مزايا، إلا أنه رغم ذلك مازال تطبيقه في العمل القضائي محل تشكيك وريبة بفعل بعض العيوب.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الاصطناعي، العدالة التنبؤية، المحكمة الرقمية، القاضي الآلي، المحامي الآلي، التحكيم الإلكتروني.

¹ المؤلف المراسل، زوبير حمادي، zoubir.hamadi@univ-bejaia.dz

The Impact of Artificial Intelligence on Judicial Work

Summary:

This paper aims to highlight the impact of artificial intelligence on the judicial field. Anyone following developments in the legal field in general and the judicial field in particular, will be fully aware that the penetration of artificial intelligence into the judicial field has led to the emergence of some terms that were previously unfamiliar. Artificial intelligence is currently considered the basis for modernizing the judiciary and justice due to the advantages it achieves. However, despite this, its application in judicial work is still subject to doubt and suspicion due to some shortcomings.

Keywords:

Artificial intelligence, predictive justice, digital court, robot judge, robot lawyer, e-arbitration

مقدمة:

أحدث الذكاء الاصطناعي هزة كبيرة في المجال القانوني، أدى إلى ظهور بعض الأفكار الجديدة التي أصبحت تمثل تحدياً للمنظومة القانونية ككل، ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرة هائلة على الأداء من خلال محاكاته للقدرات والحواس البشرية بل وبتفوقه أحياناً على بعض هذه القدرات ففي مراحله المتقدمة أصبح روبوت الذكاء الاصطناعي مبرمج على تشغيل قواعد بيانات ضخمة ويستطيع من خلالها أن يحاكي البشر حيث يفكر ويحلل ويقرر وربما في المستقبل قد يشعر ويستشعر. والذكاء الاصطناعي هو علم يقوم على برمجية الحاسبات، للاستجابة للتصرفات التي يقوم بها الإنسان بصورة يعتقد البعض بها أنها ذكية؛ فالذكاء الاصطناعي هو تقنية لديها القابلية على الوصول إلى استنتاجات تساعد على إيجاد حلول لمشكلات موضوعية، وكذلك يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على فهم اللغات الطبيعية، والإدراك الحي، وغيرها من الإمكانيات التي تحتاج إلى ذكاء متى نفذت من جانب الإنسان.

كذلك يعد الذكاء الاصطناعي تقنية يمكن لها استحداث ردود أفعال تتناسب مع أحداث ومواقف في مجال تخصص محدد له العمل به، وكذلك يمتلك الذكاء الاصطناعي القدرة على استرجاع قراراته وتطويرها، ومقارنتها مع مواقف وأحداث في المجال المخصص له العمل به، والخروج باستنتاجات مفيدة في تحقيق الأهداف بأشكال متنوعة، ومتوافقة مع الذكاء البشري⁽²⁾.

الهدف من الذكاء الاصطناعي هو جعل الحاسب الآلي وغيره من الآلات والروبوتات تكتسب صفة معينة وهي صفة الذكاء، بحيث تكون قادرة على القيام بأشياء هي في الأصل من أعمال الإنسان كالتفكير والإبداع والتخاطب والتعلم الذاتي وغيرها من التصرفات التي تعتمد على فكرة الوعي أي أن تصبح هذه الآلة أو الروبوتات قادر على الوعي الاصطناعي والاستشعار والتفكير والتعلم والتصرف

² - أحمد مصطفى الدبوسي السيد، "مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي حق براءة الاختراع عن ابتكاراته: هل يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مخترعاً؟ وفقاً لأحكام القانون الإماراتي"، مجلة معهد دبي القضائي، عدد 13، السنة التاسعة، أبريل 2021، ص، 85.

والتكيف تماماً مثل البشر⁽³⁾. ومن ثم أصبح الذكاء الاصطناعي عاملاً رئيساً في تحقيق الأهداف بأشكال متنوعة، ومتوافقة مع الذكاء البشري، الأمر الذي أصبح يستلزم إصدار لوائح ونصوص قانونية جديدة لتنظيم استخدام تلك التقنية بشكل آمن.

ولا يمكن لأي كان أن ينكر الدور المحوري الذي تلعبه السلطة القضائية في التنظيم العام للمجتمعات الحديثة، إذ على قدر فعالية هذا الدور تستقر الحياة في المجتمع، وتتقلص إلى حد كبير درجة الاحتقان الاجتماعي، وكيف لا وهذا الدور يتمثل في ضمان احترام التشريعات التي تحمي الحقوق والحريات وكفالة إنفاذ فعال لها. غير أنّ التطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنامي دور تقنياتها أدى إلى بروز ما يُعرف بالذكاء الاصطناعي وامتداد تطبيقه إلى جميع مجالات الحياة بما في ذلك المجال القضائي.

لم تتخلف الدولة الجزائرية عن مواكبة التطورات فعمدت إلى اصلاح وعصرنة قطاع العدالة، وتجلى ذلك بصدور القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة⁽⁴⁾، وتجسيد بعض ملامح الذكاء الصناعي في القطاع القضائي⁽⁵⁾.

على هذا الأساس، أضحي مشروعنا البحث عن تأثير الذكاء الاصطناعي على المجال القضائي؟ بالفعل فإنّ المتتبع للتطورات السائدة في المجال القانوني بوجه عام

³ - ياسر محمد اللامي، المسؤولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية استشرافية)، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، عدد خاص بالمؤتمر السنوي العشرون، الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق جامعة المنصورة، 23 و 24 ماي 2021، ص. 827-828. وانظر أيضاً: محمد أحمد سلامة مشعل، " الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي "، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، عدد 77، 2021، ص. 448.

⁴ - قانون رقم 03-15 مؤرخ في 01 فيفري 2015، يتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر. عدد 06، لتاريخ 10 فيفري 2015.

⁵ - للتعرف على استحقاقات الجزائر في مجال تطبيق الذكاء الاصطناعي على قطاع العدالة. راجع: وزارة العدل، عصرنة العدالة، منشور على موقع الوزارة الاتي:

<https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2> اطلع عليه في 2022/11/28 على الساعة 16 و40 دقيقة.

والمجال القضائي على وجه الخصوص سيدرك تمام الإدراك بأن ولوج الذكاء الاصطناعي المجال القضائي قد أدى إلى بروز بعض المصطلحات التي لم تكن معروفة من قبل (أولاً)، كما أنّ الذكاء الاصطناعي يعتبر الأساس في عصرنة القضاء والعدالة نظراً لما يحققه من مزايا (ثانياً)، إلا أنه رغم ذلك مازال تطبيقه في العمل القضائي محل تشكيك وريبة بفعل بعض العيوب (ثالثاً).

أولاً- مظاهر تطبيق الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي

تتجلى مظاهر تطبيق الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي كأداة بحث في العمل القضائي (أ)، وبرز مصطلحات جديدة لم يعهدها رجال القانون (ب).

أ- الذكاء الاصطناعي أداة بحث في العمل القضائي

تلعب قواعد البيانات الضخمة ⁽⁶⁾ والتي تجمع مختلف النصوص القانونية والاجتهاد القضائي أو السوابق القضائية من أحكام وقرارات قضائية ⁽⁷⁾. فالذكاء الاصطناعي هنا يمثل مجرد بنك للمعلومات بحيث يمكن البحث أي معلومة بموجب محرك بحث. إذ يمكن للقاضي من خلاله الحصول على المعلومات التي يحتاجها. ولا تشكل بحال من الأحوال الأحكام السابقة قناعة ووجهة نظر القاضي والحكم الذي يصدره، فالهدف من هذه البيانات هو تيسير عمل القاضي وتحسين أدائه والإلمام بشكل كامل بجميع النصوص القانونية والاجتهاد القضائي الموجود ⁽⁸⁾.

⁶ - عرّف معهد ماكنزي العالمي "McKinsey Global Institute" في عام 2011 البيانات الضخمة على أنها: "هي مجموعة البيانات يفوق حجم التقاطها وتخزينها وإدارتها وتحليلها قدرة وحجم قواعد البيانات التقليدية". نقلاً عن:

Mohammed ZOUHRI et Saïd AMALI, « Une mise en perspective du phénomène Big Data », *Revue Marocaine de Gestion et d'Economie*, n°6, 2016, p.56.

⁷ - من أمثلة ذلك يمكن ذكر قاعدة بيانات المعروفة ب (Juridat) التي تحتوي على مجموعة هائلة من الأحكام والقرارات القضائية. راجع في ذلك:

Marie DEJAER, L'intervention de l'intelligence artificielle dans le processus décisionnel des tribunaux répressifs, Travail de fin d'études Master en droit à finalité spécialisée en droit des affaires, Faculté de Droit, de Science Politique et de Criminologie, Université Liège, 2019-2020. p.8.

⁸ - Marie DEJAER, *op.cit.*, p.9.

وتجدر ملاحظة أنّ وجود قواعد بيانات تضم الاجتهاد القضائي يساعد القاضي أكثر في الأنظمة التي يعتبر فيها القضاء مصدراً رسمياً للتشريع كما هو الحال في الأنظمة الأنجلوساكسونية، ففي هذه الأنظمة القاضي يصدر أحكامه بشكل مطابق للأحكام السابقة متى توافرت نفس الشروط والوقائع⁽⁹⁾. بينما يختلف الأمر بالنسبة للقاضي في الأنظمة التي تتبنى النظام اللاتيني كون القاضي يقتصر دوره على تطبيق القانون دون خلقه، فالقضاء يعتبر فيها مجرد مصدر تفسيري يلجأ إليه القاضي في حالة غياب المصادر الرسمية⁽¹⁰⁾.

ب- بروز مصطلحات جديدة:

أدت تقنيات المعلومات والذكاء الاصطناعي واستخدام الروبوتات في البيئة القانونية وأتمتة العمليات القانونية من خلال الخوارزميات إلى تغيير النظام البيئي القانوني في وقت قصير⁽¹¹⁾. فظهرت هناك مفاهيم ومصطلحات جديدة لم تكن معهودة لدى رجال القانون أهمها:

⁹ - للمزيد من التفاصيل حول النظام الأنجلوساكسوني راجع:

-Yves-Marie MORISSETTE, « Les caractéristiques classiquement attribuées à la Common Law », Revue internationale de droit comparé, vol 65, n°3, 2013, pp . 613-636.

-José Antonio ESCUDERO, « L'historiographie générale du droit anglais », *Les Cahiers de droit*, Vol 9, n° 2, 1967, pp.117-240.

¹⁰ - Talal HACHEM , « La Common Law - droit jurisprudentiel », , p.47. Actes du Colloque international sur « Les grands systèmes juridiques contemporains », Organisé par : Le Centre de Recherche Juridique de la Faculté de Droit, en collaboration avec la Faculté de Droit de l'Université Saint-Esprit de Kaslik (USEK) et l'Agence Universitaire de la Francophonie (AUF) et L'École Doctorale de Droit du Moyen-Orient (EDDMO), 11, 12 Février 2016, publié par PUSEK, Kaslik, Jounieh Liban, 2016 .

¹¹ - **Nuhad PONCE KURI**, « DE LA CRISE À LA TRANSFORMATION: L'industrie juridique en 2020 : Une vision de l'Amérique latine ». Disponible sur le site :

<https://thinkfide.com/fr/el-abogado-de-la-era-digital/>

1- العدالة الإلكترونية أو الرقمية:

يقصد بالعدالة الإلكترونية بشكل خاص استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق الولج المستنير لمرفق العدالة وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين ميدان القانون والقضائي (المحامون، القضاة، كتاب الضبط)⁽¹²⁾.

2- المحكمة الإلكترونية أو الرقمية:

تعرف بأنها: "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحداث قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى، والفصل فيها، بموجب تشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية مع اعتماد آليات تقنية فائقة الحداثة لتدوين الإجراءات القضائية، وحفظ وتداول ملفات الدعاوى"⁽¹³⁾. فهي سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الانترنت وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل في الخصومات والتسهيل على المتخاصمين⁽¹⁴⁾.

ويرى البعض بأن هذا التعريف هو تعريف عام للمحكمة الإلكترونية أو الرقمية أمّا التعريف الخاص لها فيعبر عن المحكمة النوعية التي تختص بالجرائم الرقمية crimes digital، والتي الأصل فيها هو الحاسب الآلي ثم شبكة الانترنت الدولية والشبكات الأخرى كما يشمل الاختصاص نواتج الأجهزة الرقمية⁽¹⁵⁾. ومهما كان، فهي منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلومات والاتصال في ممارسة الوظائف

¹² - الخامس فاضيلي، العدالة الرقمية من النظرية إلى التطبيق. متاح على الموقع الاتي:

<https://juris.ma/ar/annuaire/fadili-el-khamis/publications/la-justice-numerique-de-la-theorie-a-l-application-82>

¹³ - صفاء أوتاني، "المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 28، عدد 01، 2012، ص 170.

¹⁴ - أشرف جودة محمد محمود، "المحاكم الإلكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر"، *مجلة الشريعة والقانون*، عدد 53، جزء 3، ص 30.

¹⁵ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص 30.

الأساسية للمحاكم والإدارة القضائية، بقصد تحسين فعاليتها ونتائجها وكذلك جودة الخدمات المقدمة⁽¹⁶⁾.

وتفرض المحكمة الإلكترونية أسلوباً غير مألوف في تسيير الإجراءات والمعاملات القضائية، وذلك بالتحويل من الإجراءات المعتمدة كلياً على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة في قيد الدعوى، ومباشرة إجراءاتها، وحفظ ملفاتها⁽¹⁷⁾.

ويجسد مفهوم المحاكم الإلكترونية مفهوم التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد⁽¹⁸⁾، وتقوم فكرة المحكمة الإلكترونية على تشبيك الأجهزة القضائية كلها، وضمها ضمن إطار تفاعلي واحد، وذلك يستلزم ابتداءً أتمتة عمل كل دائرة قضائية على حدة، وربطها معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الإلكترونية، ولتجري الاتصالات بين المؤسسات القضائية عبر الوسائل ذاتها، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق الورقية، والملفات، والأرشفات، على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات، وسرعة استرجاعها، والربط فيما بينها.

ففكرة المحكمة الإلكترونية تعني الانتقال من تقديم الخدمات والمعاملات بشكلها الروتيني الورقي إلى الشكل الإلكتروني، وذلك عبر الإنترنت، فهي إعادة إدارة للأداء في مرفق العدالة، وهي دون شك وسيلة فاعلة لإدارة الوقت ضمن الاستراتيجيات الجديدة للتعامل مع الوقت.

3- العدالة التنبؤية:

تهدف العدالة التنبؤية عند تطبيقها إلى التنبؤ بنتيجة النزاع باستخدام خوارزمية أو برنامج فهي طريقة لقياس المخاطر القانونية⁽¹⁹⁾.

4- القاضي الآلي "Le juge robot":

هو نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي للنظر في القضايا وإصدار الأحكام

¹⁶ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص.30.

¹⁷ - صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص.169.

¹⁸ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص.28.

¹⁹ - Anne DE HERTOGE et al, « Juge-robot, robot-avocat, vers une justice artificielle? » In <https://www.altermedialab.be/juge-robot-robot-avocat-vers-une-justice-artificielle/>

بشأنها، بعبارة أخرى هو استبدال القاضي الطبيعي بتطبيقات الذكاء الاصطناعي كالخوارزميات وبرامج الحاسوب⁽²⁰⁾، وقد أصبح المصطلح شائعاً ومحل جدال ونقاشات فقهية على كافة المستويات⁽²¹⁾.

وتجدر ملاحظة أنّ القاضي "أحمد سيف"، رئيس المحكمة المدنية بدبي، قد استعمل مصطلح "القاضي الذكي" للدلالة على القاضي الآلي، والذي ينظر القضايا ويصدر الحكم خلال دقائق معدودة، بل ويمكن المتعاملين أو المتهمين في القضايا الجزائية البسيطة من إجراءات كف البحث والخاصة بالشرطة في نفس اللحظة⁽²²⁾. وقد انتشر القاضي الآلي خصوصاً في الازمة الصحية التي عرفها العالم والمتعلقة بداء كوفيد، حيث لجأت العديد من الدول إلى هذا النوع من القضاة.

كما أنه سيخفف الأعباء الملقاة على كاهل القضاة ويسر العمل داخل المحاكم، في ضوء أن نحو 70% من القضايا هي قضايا بسيطة، والجنح منها خاصة التي تكون عقوبتها غرامة مالية ما يمكن نظرها وإنهاؤها خلال دقائق⁽²³⁾. غير أنّ البعض يرى أنّ القاضي الرقمي لا يعني بالضرورة استبدال القاضي بالآلة⁽²⁴⁾، كما أنّ "كلمة ذكي" فيها نوع من المساس بالقاضي الانسان.

²⁰ - Ibid.

²¹ - Fabien SOYEZ, « Serons-nous jugés, demain, par des "robots juges" ? ». Publié le 03/01/2020 In <https://www.cnetfrance.fr/news/serons-nous-juges-demain-par-des-robots-juges-39896657.htm>

Corine CHABAUD, « Quand le robot menace d'éclipser le juge et l'avocat ». Publié le 11/03/2020 In <https://www.lavie.fr/actualite/societe/quand-le-robot-menace-declipser-le-juge-et-lavocat-2866.php>

²² - إيهاب عطا، " الذكاء الاصطناعي.. قاضي إلكتروني" يلغي تكدر القضايا ويصدر الحكم في دقائق: شريطة الأولوية لضمان الفهم القانوني والتشريعي"، *صحيفة الخليج*، 22 ديسمبر 2018. مقال متاح في الموقع الإلكتروني الآتي:

<https://www.alkhaleej.ae>. تم الاطلاع عليه يوم 2023/04/07 على 15 سا و 45 د.

²³ - إيهاب عطا، مرجع نفسه.

²⁴ - Rapport remis au comité des Etats généraux de la Justice le 17 mars 2022, Le numérique pour la Justice, p.109. disponible sur le site suivant : http://www.justice.gouv.fr/art_pix/egj_doc15_numerique.pdf

5- المحامي الرقمي أو المحامي الآلي:

تسميه المحامي الإلكتروني الذي يقوم بتقديم خدمات الاستشارة عبر شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، ويتعامل بشكل إلكتروني مع موكله دون الحاجة إلى الالتقاء بهم، كما أنه يتبادل الإجراءات مع المحاكم عبر الوسائط الإلكترونية، مما جعله في صلب العدالة الرقمية وفاعلاً أساسياً فيها.

وقد أدرج هذا المصطلح ضمن الدليل الذي أعده المحامين والخبراء الرقميين والذي أصدر في 03 جوان 2016 من الاتحاد الوطني لنقابات المحامين بفرنسا (conseil national des barreaux) رفقة ليكسيس نيكسيس (LexisNexis) ⁽²⁵⁾. كما استعمل أيضاً من طرف شركة أوبليج للخدمات الإلكترونية (OPLEG) حينما سمت أحد برمجها بنظام المحامي الإلكتروني المنظم وهو برنامج موجه لمكاتب المحاماة يسمح بالبحث من خلال شبكة الانترنت والذي يسهل للمحامي التعامل مع الأمور الإدارية داخل مكتبة بشكل بسيط وسريع. ويشمل جميع أعمالهم من قضايا واستشارات وعقود ومعرفة تفاصيلها وإمكانية إدارتها بدقة وسهولة وسرعة عالية ⁽²⁶⁾.

6- التحكيم الإلكتروني:

يقصد بالتحكيم الإلكتروني ذلك التحكيم الذي تتم إجراءاته عبر شبكة الإنترنت، وهو يكتسب صفة الإلكترونية من الطريقة التي يتم بها، حيث تتم بطريقة سمعية بصرية عبر شبكة دولية مفتوحة للاتصال عن بعد، دون الحاجة إلى التقاء أطراف النزاع والمحكمين في مكان معين ⁽²⁷⁾. فالتحكيم الإلكتروني يعتمد على وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة لفض النزاعات. وقد استعمل هذا النظام في المنظمة العالمية للملكية الفكرية خصوصاً ما يتعلق بالنزاعات الناشئة عن أسماء النطاق أو الدومين المسيرة من طرف منظمة الايكان ⁽²⁸⁾.

²⁵ <https://www.cnb.avocat.fr/fr/actualites/lancement-du-guide-de-lavocat-numerique>

²⁶ - <https://opleg.com>

²⁷ - صفاء أوتاني، مرجع سابق، ص. 171. وانظر أيضاً: الخامس فاضيلي، مرجع سابق.

²⁸ - Bruno DEFFAINS, Yannick GABUTHY, « La résolution électronique des litiges favorise-t-elle le développement de nouvelles stratégies de négociation ? », *Revue Négociations*, vol n° 2, n°10, 2008, p.10.

ثانياً- فوائد أو مزايا الذكاء الاصطناعي في مجال العمل القضائي:

وتتمثل الفوائد الرئيسية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي في تسهيل الولوج إلى القضاء (أ)، وتحقيق الفعالية (ب).

أ- تسهيل الولوج إلى قطاع العدالة:

يعتبر حق اللجوء إلى القضاء من الحقوق الأساسية التي تم تقريرها في المواثيق الدولية⁽²⁹⁾، ومختلف التشريعات المقارنة، وقد أكدت الجزائر على هذا الحق في مختلف دساتيرها وتشريعاتها العادية⁽³⁰⁾، فالحماية القضائية من مقومات القانون، فلا يعترف المشرع بحق معين لشخص دون أن يزوده بالوسيلة اللازمة للحصول عليه، فلا قانون بلا قاض، ولا حق أو واجب قانوني بلا قضاء يفرضه وخصومة تكون أداة له في حمايته⁽³¹⁾.

ويتجلى ذلك من خلال سماح تطبيقات الذكاء الاصطناعي من تخفيض تكاليف القضاء (1)، والسرعة في التقاضي (2)، وتقريب القضاء من المواطن (3).

1- التقليل من التكاليف

لا شك أنّ أكبر عائق يواجه المتقاضي هو تكاليف وأعباء التقاضي وإن كانت أغلب التشريعات على غرار التشريع الجزائري لا يشترط من الخصوم سوى دفع رسوم رمزية للاستفادة من الخدمات القضائية، ورغم ذلك تظل التكاليف المترتبة عن التقاضي تثقل كاهل المتقاضين كمصاريف المحضر القضائي والترجمة والخبرة وأتعاب المحامي... إلخ. وإن كان القانون يعفي بعض الأشخاص من تلك الأتعاب عن طريق تقرير نظام المساعدة القضائية إلا أنّ السواد الأعظم لا يستفيد من هذه الاعفاءات.

وعلى هذا الأساس ذهب البعض إلى أنّ إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي عن طريق استبدال إجراءات التقاضي التقليدية عن طريق

²⁹ - المادة 8 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948/12/10، انضمت الجزائر بموجب المادة 11 من دستور الجمهورية الجزائرية الشعبية لسنة 1963، ج.ر عدد 64 لتاريخ 1963/09/10.

³⁰ - المادة 3 من قانون الاجراءات المدنية والإدارية.

³¹ - بوبشير محند أمقران، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص.29.

التقاضي بوسائل الذكاء الاصطناعي سيؤدي لا محالة إلى تقليل وتخفيض أعباء وتكاليف التقاضي. كما أنّ اعتماد الذكاء الاصطناعي لا يستدعي تخصيص مكان لبناء محاكم ومجالس وقاعات كثيرة للجلسات⁽³²⁾.

2- السرعة والتبسيط في الإجراءات:

إن عملية تطبيق إجراءات التقاضي عبر شبكة الانترنت تحقق انجازاً سريعاً في تطبيقها بين طرفي التقاضي حيث تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقالهما مرات عديدة لمقر المحكمة لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وكذلك يؤدي عدم ذهابهم لمقر المحكمة إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم.

لا شك أنّ تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة سيؤدي إلى تبسيط الاجراءات والفصل في القضايا في مدة أسرع وأوجز مما كان يتطلبه العمل دون أنظمة الذكاء الاصطناعي. فعلى سبيل المثال

من أهم ميزات تطبيق نظام المحكمة الالكترونية تبسيط إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا، وهو ما يتضح من الآتي: في ظل العمل بنظام المحكمة الالكترونية لا حاجة إلى الانتقال إلى المحكمة لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على قرارات المحكمة أو الحكم الصادر في الدعوى، ولا حاجة للسفر من بلد إلى آخر لحضور جلسات المرافعة، حيث تتم كافة إجراءات الدعوى، ابتداءً من تقديم وإعلان عريضة الدعوى وحتى صدور حكم نهائي فيها، باستخدام وسائط الكترونية. تقوم بعملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقال، فأهم ما يميز النظام الإجرائي للمحكمة الإلكترونية هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي حيث تتم بينهم الكترونياً دون استخدام الأوراق وهو ما يتفق مع الغرض من إنشائها أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر

³² -MEHDI Amine, Intelligence artificielle et justice : un respect des droits de l'homme par un robot est-il possible ? « Les grands défis de la justice de demain » Essai réalisé dans le cadre du concours organisé par le Conseil Supérieur de la Justice, p.5.

المحكمة، كما يتم سماع الأقوال، وتبادل المذكرات بينهم، أو بين ممثلهم والاستماع لأقوال الشهود، أو استجواب الخصوم بالطريق الإلكتروني⁽³³⁾.

3- تقريب القضاء من المواطن:

من المسلم به أنه لا سبيل للحديث عن حق اللجوء إلى القضاء ما لم يصاحب ذلك تقريب الأجهزة القضائية من المواطن، وترتيباً لذلك أنشأ المشرع الجزائري على سبيل المثال محكمة في أغلب الدوائر، واستحدث فروعاً للمحاكم في الدوائر المتسعة الرقعة⁽³⁴⁾، كما أنشأ مجلساً على مستوى كل ولاية. ورغم ذلك يبقى بعد المحاكم يطرح إشكالا في الواقع إلا أن اللجوء إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي يعمل على التغلب على تلك المصاعب وذلك بوجود محاكم افتراضية تعتمد على الوسائل الإلكترونية وعقد جلساتها عبر مؤتمرات الفيديو يقرب العدالة من المواطنين خصوصاً القاطنين في المناطق النائية وبذلك الصعوبات المتعلقة بالاختصاص المكاني إذ أنه في مجال العدالة الرقمية يعفي المتقاضين من الانتقال إلى المحاكم كما يحد كذلك من اكتظاظ المحاكم.

ب- زيادة فعالية العمل القضائي:

تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي على زيادة الفعالية وذلك من خلال صدور أحكام تتسم بالجودة والإتقان (1)، وكذا التقليل والحد من فرض الفساد والرشوة (2).

1- صدور أحكام ذات جودة:

يسمح تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي واتخاذ القرارات المؤتمتة بزيادة الفعالية مقارنة بالقرارات والأحكام التي يتخذها القاضي الإنسان، فالأحكام المؤسسية على الخوارزميات تكون أكثر اتقاناً ودقة، خصوصاً حينما يتعلق بتطبيق معايير تحديد التعويض حسابه، أو تنفيذ بنود العقد متى لم يسجل بشأنه اعتراض⁽³⁵⁾.

³³ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص.ص. 44-46.

³⁴ - بوبشير محند أمقران، مرجع سابق، ص. 44.

³⁵ - Céline CASTERS-RENARD، «Quels impacts de l'intelligence artificielle sur les métiers du droit et du journalisme ?»، *Les cahiers de propriété intellectuelle*, vol 30 , n°3, p.994-995.

ولا شك أنّ الدقة في القرارات والأحكام القضائية سيؤدي إلى زيادة جودة وإنتاجية العمل القضائي من جهة وزرع الثقة في نفس المواطن والشعور بالأمن القضائي من جهة أخرى.

2- التقليل والحد من فرص الفساد والرشوة:

يحقق نظام الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء الشفافية الكاملة، ومن ثم تقليص فرص مظاهر الفساد والوقاية من تبعاته، إذ أن جميع المعلومات المتعلقة بالدعوى متاحة للمتقاضين، وبإمكانهم الوصول إليها، كما أن إحلال الدعائم الالكترونية محل المستندات الورقية يساعد على تقليص فرص تلاعب المحامين وتواطؤهم مع الخصم والإهمال في تقديم المذكرات والمستندات. والقضاء على احتمالات التعطيل المتعمد للدعوى من جانب الموظفين بالتواطؤ مع الخصم والحد من فرص تلاعب الموظفين في مستندات الدعوى والإعلانات وتنفيذ الأحكام والتحكم في مواعيد نظر الدعوى وتحديد الجهات التي تنظرها. فتطبيق المعاملة الإجرائية الالكترونية كبديل عن المعاملة التقليدية التي يضطر فيها المتقاضي إلى التعامل مع البشر، يساهم في تحقيق المساواة بين المتقاضين وعدم التفرقة بين متقاض وآخر، مما يساهم لا محالة في تجنب كافة صور المحاباة أو المجاملة⁽³⁶⁾.

ثالثاً - التشكيك في عدالة الذكاء الاصطناعي

على الرغم من المزايا التي تحققها أنظمة الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي إلا أنها لا تزال محل شك وريبة لدى البعض، ويتجلى ذلك من حيث استقلال وحياد القاضي (أ)، ومن حيث احترام مبدأ احترام حقوق الدفاع (ب)، وكذا من حيث تقديم نتائج غير عادلة (ج) وسهولة تعرض الأنظمة للاعتداء السيبراني (د).

أ- من حيث استقلال وحياد القاضي:

يعتبر الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية هو حجر الزاوية في البلدان الديمقراطية، ويأمل المواطنون في إقامة نظام عدالة يتسم بالإنصاف والاستقلال والمساواة والكفاءة والشفافية يمكن الجميع من الوصول إلى عدالة

³⁶ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق ص. 52 و 53.

أفضل، لهذه الغايات تم تصميم نظام العدالة الرقمية بهدف تجاوز سلبيات العدالة التقليدية وتحسين جودتها وسيرها.

ويعني استقلال القضاء أن تقوم المحاكم بعملها مستقلة عن سائر الهيئات، فالفصل في المنازعات من اختصاص السلطة القضائية التي لا تخضع في عملها لغير القانون، فليس لأية سلطة الحق في أن تملي على المحكمة أو توجي إليها بوجه الحكم في أية دعوى منظورة أمامها، أو أن تعدل الحكم الذي أصدره القضاء أو توقف تنفيذه⁽³⁷⁾، فرمز العدالة هو الميزان، لأن المطلوب من القاضي هو وزن المصالح القانونية للخصوم بالعدل وأن يكون محايدا عند نظره في المنازعات المعروضة أمامه، فالحياد مركز قانوني يكون فيه القاضي بعيدا عن التحيز لفريق أو خصم على حساب آخر⁽³⁸⁾. فالقاضي هو شخص له ولاية القضاء يحكم وفقا للقانون بين المتنازعين ويجب أن يكون محايدا، ويقصد بالحياد عدم الميل إلى هذا الخصم أو ذاك، ولا يساعد أي منهما، ولا يضيف وقائع من عنده للنزاع، ولا يقوم نيابة عن الخصوم بالإثبات وإنما يفصل فيما يقدم إليه من وقائع تم طرحها وإثباتها أمامه بمعرفة الخصوم⁽³⁹⁾.

ب - من حيث احترام مبدأ احترام حقوق الدفاع:

يعتبر مبدأ احترام حقوق الدفاع من أهم المبادئ الاجرائية على وجه الإطلاق، والذي من أجله كافح الفقهاء زمنا طويلا. وهو سلاح صاحب الحق ضد جبروت السلطة وتعتت الظلم، ويجد مجاله المفضل في نطاق الاجراءات الجزائية وله انعكاس في جميع القوانين الاجرائية والبطلان هو الوصف القانوني لأي عمل إجرائي يتم بالمخالفة لهذا المبدأ، وهو مبدأ متعلق بالنظام العام يثيره القاضي من تلقاء نفسه ويتم التمسك به أمام جميع درجات التقاضي⁽⁴⁰⁾.

³⁷ - بوشير محند أمقران، مرجع سابق، ص.46.

³⁸ - مرجع نفسه، ص.80.

³⁹ - نبيل صقر، الوسيط في شرح قانون الاجراءات المدنية والادارية، (الخصومة-التنفيذ-التحكيم)، دار الهدى، عين مليلة، 2008، ص.19.

⁴⁰ - نبيل صقر، مرجع نفسه، ص.18.

يرى البعض بأن تطبيق أنظمة الذكاء الاصطناعي على قطاع القضاء قد يؤدي إلى تقليص فرص المحامي في إبداء الدفوع القانونية الإجرائية، وهو ما يمثل إخلالاً بمبدأ الدفاع وهو من أهم المبادئ الأساسية للتقاضي. كما من شأن تطبيق المحكمة الإلكترونية المساس بمبدأ الحضورية ومبدأ المواجهة، وكلاهما من الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الإجرائية، فحضور الخصم الجلسات يمكنه من الاطلاع على الأدلة التي يقدمها خصمه ومناقشتها ومجابهتها، وتقديم الأدلة والدفوع. وفوق ذلك قد يتعارض تطبيق فكرة المحاكم الإلكترونية مع مبدأ تدوين محاضر الجلسات القضائية لمعرفة كل ما يدور فيها وتمكين محكمة الدرجة الثانية من رقابة مراعاة الإجراءات القانونية من ناحية المحكمة التي أصدرت الحكم في أول درجة⁽⁴¹⁾.

ج- تقديم نتائج غير عادلة

حذر المركز البريطاني لأخلاقيات البيانات والابتكار (سي دي إي أي) بموجب تقرير منشور مؤرخ في 27 نوفمبر 2020 على موقعه تحت عنوان "مراجعة للتحيز في صنع القرار المستند للخوارزميات"، وتضمن تحليلاً استمر لعامين لسلسلة من الخوارزميات المستخدمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي بالقطاعات الحكومية والعامة داخل بريطانيا، وقد أثبت أن بيانات الشرطة يمكن أن تكون متحيزة، وغير مماثلة لكيفية توزيع الجرائم. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة الداخلية البريطانية في عام 2019، فإنه من المرجح أن يتم توقيف وتفتيش الأشخاص الذين يُعرفون بأنهم بريطانيون ببشرة سوداء. أو اصحاب البشرة السوداء أكثر بـ 10 مرات من قبل ضابط، مقارنة بذوي البشرة البيضاء. وخلصت التحليلات إلى أن نظام الذكاء الاصطناعي الذي يعتمد على هذا النوع من البيانات التاريخية، يخاطر بإدامة الممارسات التمييزية. مما يؤدي إلى عدالة غير عادلة، كما كشفت التحليلات بأن 60 بالمائة من المواطنين البريطانيين يعارضون، حالياً، استخدام الذكاء الاصطناعي في صنع القرارات داخل نظام العدالة الجنائية⁽⁴²⁾.

⁴¹ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص.54.

⁴² - <https://www.emaratalyoun.com/technology/electronic-equipment/2020-12-01-1.1427880>.

د-التعرض للاعتداء السيبراني:

يرى البعض بأنّ تطبيق نظام الذكاء الاصطناعي على مرفق حساس كمرفق العدالة قد يفتح المجال لانتشار ظاهرة التعدي المعلوماتي، التي قد تؤدي إلى تمكين بعض الخصوم من الحصول على الأدلة والتلاعب بها عبر اختراق الموقع الإلكتروني، وهو ما يشكل خطراً على مرفق العدالة الإجرائية⁽⁴³⁾ ويؤدي إلى زعزعة الأمن القضائي ومن ثمة زعزعة ثقة المواطن بالمرفق وبالدولة ككل.

خاتمة

لا شك أنّ لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال العمل القضائي فوائد جمة، فهو يعمل على تحسين أداء المحاكم من خلال تبسيط الإجراءات وريح الوقت وتسهيل الولوج للمواطن إلى قطاع العدالة وكذا صدور أحكام وقرارات قضائية ذات جودة عالية إلا أنّ الاعتماد الكلي على أنظمة الذكاء الاصطناعي يقتضي من جهة تكوين قضاة ومحامين والمساعدين القضائيين في كيفية التحكم من استعمال التكنولوجيات الحديثة إلى جانب توفير الوسائل التقنية اللازمة من بيئة تحتية رقمية وبرامج متخصصة وقواعد بيانات، وكذا تحسين مستوى خدمات الانترنت، والأهم من ذلك يجب أن يصاحب ذلك نصوص قانونية تؤطر وتتماشى وطبيعة تلك التكنولوجيات مع ضمان حماية فعالة من أي تعدي سيبراني على البيانات الشخصية وقواعد المعطيات وكذا المواقع الإلكترونية.

وجدير بالذكر بأنّ الجزائر قد وضعت قانون خاص بعصرنة العدالة، وكذا تكوين قواعد بيانات بناء على البصمات الوراثية للأشخاص إلى جانب الاعتماد على نظامي التوقيع والتصديق الإلكترونيين، وكذا تجريم الاعتداء على أنظمة المعالجة الإلكترونية، والآن يجري العمل على طرح مشروع تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية والذي يترجم رغبة الدولة في تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة في قطاع العدالة. ولا شك أنّ المستقبل القريب سيشهد الانتقال إلى مرحلة تسجيل القضايا ودفع المصاريف القضائية إلكترونياً ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى والمتمثلة في تبادل الملفات عبر أمانات الضبط إلكترونياً ثم في الأخير تعميم عملية التقاضي

⁴³ - أشرف جودة محمد محمود، مرجع سابق، ص.54.

الإلكتروني سواء ما تعلق بإجراءات المحاكمة والخصومة أو إجراءات التحقيقات والخبرات والحضور في الجلسات وسماع الشهود وغيرها من الإجراءات التي سيصبح من الممكن إجراؤها عن بعد.

ولا ريب أنّ التوجه نحو أنظمة تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي وكذا التكنولوجيات العالية ستساهم في تقليل الازدحام في المحاكم والجهات القضائية وتجنب المحامين عناء التنقل وستساعد القضاة في العمل الإداري الذي يأخذ منه الكثير من الوقت لتصبح جهوده منصبة مستقبلا في العناية بملفاته وأحكامه.